المركز السوري للدفاع عن حقوق الانسان

facebook.com/story.php

المجتمع المدني وحقوق الانسان

للاستاذ محمد علي الصابوني عضو الفريق العلمي للمركز السوري للمجتمع المدني ودراسات حقوق الانسان والمدير التقني والالكتروني في المركز

ثمة اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره. فالمعنى المشاع للمفهوم هو «المجتمع السياسي» الذي يحكمه القانون تحت سلطة الدولة. لكن المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة، بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية وجمعيات رجال الأعمال وجماعات الرفق بالحيوان، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال وغيرها. أي أن المجتمع المدني يتكون مما أطلق عليه إدموند بيرك الأسرة الكبيرة.

في المقام الأول يهتم المرء بسبل عمله ومعيشته، ليكفي حاجته وحاجة أفراد أسرته بالغذاء والسكن وغير ذلك من لوازم الحياة. ولكن يوجد بجانب ذلك أشخاص كثيرون يهتمون بالمجتمع الذي يعيشون فيه، ويكونون على استعداد للتطوع وإفادة الآخرين. أي أن المجتمع المدني ينمو بمقدار استعداد أفراده على العطاء بدون مقابل لإفادة الجماعة. هذا يعتبر من «الإيثار العام». وفي المجتمعات الديموقراطية تشجع على ذلك النشاط الحكومات.

قضايا مثارة حول المفهوم ومصداقيته

يستخدم المجتمع المدني عادة كمفهوم وصفي لتقييم التوازن بين سلطة الدولة من جهة، والهيئات والتجمعات الخاصة من جهة أخرى فالشمولية مثلاً تقوم على إلغاء المجتمع المدني، ومن ثم يوصف نمو التجمعات والأندية الخاصة وجماعات الضغط والنقابات العمالية المستقلة في المجتمعات الشيوعية السابقة بعد انهيار الحكم الشيوعي، توصف هذه الظواهر بعودة المجتمع المدني.

ومع ذلك، يلتصق مفهوم المجتمع المدني في أغلب الحالات بدلالات معيارية وأيديولوجية. فوفقاً للرؤية الليبرالية التقليدية، يتسم المجتمع المدني بأنه مجال تطوع الاختيار ، والحرية الشخصية ،و المسئولية الفردية ، تجاه المجتمع الذي يعيش فيه المرء ويريد العطاء له بما لديه من إمكانيات معرفة أو أمكانيات مادية. أى أن المجتمع المدني يتيح للأفراد المجال لتشكيل مصائرهم الخاصة ومساعدة الآخرين. ويفسر ذلك أهمية وجود مجتمع مدني قوى متسم بالحيوية في صورة تأسيس جمعيات تطوعية ومنتديات وجمعيات خيرية كملمح أساسي للديموقراطية الليبرالية، والتفضيل الأخلاقي لدى الليبراليين التقليديين للمجتمع المدني ،وهو ما يظهر في الرغبة في تعضيد عمل الأجهزة التنفيذية في الدولة عن طريق النشاط في المجال الخاص.

وعلى النقيض من ذلك، يوضح الاستخدام الهيجلي للمفهوم أبعاده السلبية حيث يضع أنانية المجتمع المدني في مواجهة الإيثار المعزز في إطار كل من الأسرة والدولة، من ناحية ثالثة، فإن الماركسيين والشيوعيين عادة ما ينظرون إلى المجتمع المدني بصورة سلبية حيث يربطونه بالهيكل الطبقي غير المتكافئ والمظالم الاجتماعية. وتبرر مثل هذه الآراء التخلص من الهيكل القائم للمجتمع المدني كلية، أو تقليص المجتمع المدني من خلال التوسع في قوة الدولة ودورها التنظيمي. ولكن التاريخ يبين أن تلك السياسات الماركسية والشيوعية والاستبدادية قد فشلت.

المجتمع المدني والاقتصاد

لا ينقصر المجتمع المدني على التطوع الفردي فقط بغرض تحقيق فائدة اجتماعية للناس أو تكوين اتحادات مع أناس يشتركون في ممارسة رياضة أو هواية مشتركة في أوقات الفراغ، بل تشمل أيضا حرية تأسيس شركات ومؤسسات أهلية للتجارة أو الإنتاج الصناعي. فبتزايد الشركات المساهمة التي تنشيؤها الأهالي تزداد فرص العمل، ويقل العبء على الدولة لتوفير عمل لكل مواطن، ويتيح للحكومة أن تهتم بالتعليم من المدرسة الابتدائية إلى الدراسة الجامعية والتأهيل الجيد للشباب ليقوم بعد ذلك بالمشاركة الفعالة

في الإنتاج. ومن واجبات الدولة بناء البنية التحتية ومثلا الاهتمام بالمواصلات وتسيير السكك الحديدية، والبريد. فالمجتمع المدني هو تضامن اجتماعي يشمل الجميع، يشمل الترابط بين صاحب العمل والعمال، ويكون للدولة والجهاز التشريعي فيها باصدار القوانين التي تحدد علاقة صاحب العمل بالعامل والعمال، كما تصدر القوانين الخاصة بالتأمين الصحي للعمال والموظفين.

تتبع النمسا وألمانيا مفهوم المجتمع المدني على هذا المفهوم الموسع، حيث تتيح الدولة للاهالي إنشاء شركات ومؤسسات تساهمية إلى أبعد الحدود. وفي الوقت التي تقوم فيه الدولة بإنشاء المقومات الأساسية مثل بناء البنية التحتية، وتشغيل السكك الحديدية والموانى، والبريد، فهي تهتم أيضا بأن تقوم الأجهزة التشريعية بتحديد العالقاقة بين صاحب العمل والعامل والعمال. فمثلا يقرر المشرع بأن يكون التأمين الصحي للعامل وذويه من القصر مناصفة بين صاحب العمل والعامل. كما ينظم المشرع تأمين العامل ضد البطالة إذا ما ساء حال شركة ما واضطرت لتسريح بعضا من عمالها. فالدولة هي التي تقوم بتحصيل تأمين البطالة من المنبع (أي من الشركة أو المؤسسة مباشرة) وتحدده وترفعه بحسب تطغلاء الأسعار، وهي التي تقوم بعد ذلك بدفع إعانة البطالة للعامل بالقدر وللمدة التي حددها القانون.

معظم الشركات الألمانية والنمساوية الكبيرة، مثل سيمنز ودايملر بنز وكروب للحديد والصلب، وباير للصناعات الكيميائية وصناعة الدواء هي شركات مساهمة تمتلكها الأهالي. فهي أدوات إنتاجية وتوفر فرص العمل والعلاقة بينها وبين العملين فيها ينظمها المشرع، فهي منظومة نشطة للتضامن الاجتماعي وتحقيق الرخاء.

يكتسي توضيح حدود المجتمع المدني والدور الذي يلعبه في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها أهمية كبرى. فحماية المجموعات والأفراد وكذا حقوقهم تدخل في نطاق اختصاصات الدولة، من خلال وضع المعايير والقوانين والمؤسسات التي تستمد شرعيتها من سيادة الشعب وتكفل حماية حقوق الأفراد والمجموعات. بيد أننا نعيش في خضم مسلسل متناقض يتزامن فيه توسع فضاء الحريات والمسار الديمقراطي مع غياب التزام المجتمع المدني وغياب التعبئة السياسية ووجود أزمة ثقة بين المؤسسات والأحزاب السياسية. وأمام استمرار ردود الفعل السلطوية، يتعزز الاتجاه الذي يفيد بأن المجتمع المدني يمكن أن يعوض الدولة والأحزاب السياسية، في وقت هو غير مستعد ولا قادر على فعل ذلك. فاستعداده الأساسي يتمثل في أن يعارض السلطة بشكل بناء لا يجب أن يفهم بالضروة على أنه وقوف ضد السلطة.

ومن البديهي أن دور المجتمع المدني في النهوض بحقوق الإنسان يأخذ في هذا الإطار قيمة أساسية لأن الأمر يتعلق في نهاية المطاف بتكوين مواطن مسلح بما يكفي للاستفادة من حقوقه. إن الأمر يتعلق بالتمكين الذي يستلزم أن يشارك الأفراد في تحديد حقوقهم وحرياتهم. فبالإضافة إلى دور الرصد الذي يلعبه من أجل احترام حقوق الإنسان واحترام القوانين ودسترتها والحفاظ على السلامة الجسدية وصيانة الأموال المكتسبة بطريقة شرعية، وهي أمور توجد في صلب الحماية والتمكين، ينبغي على المجتمع المدني أن يضطلع بالأدوار التالية:

قوة اقتراحية للقيم الاجتماعية الجديدة تحترم كرامة الإنسان وسلامته الجسدية وحرياته ومسؤولياته لأن كل حق يقتضي بالمقابل واجبا له؛

قوة للتغيير من خلال تعبئة الساكنة؛

قوة لإنتاج الأفكار بدعم من الخبراء والباحثين؛

قوة تحفيزية على الممارسات الميدانية الجديدة، الأمر الذي يوفر للمراقبة التي يقوم بها ركيزة اجتماعية وقوة ومشروعية.

ومن البديهي كذلك أن مقاربة الرصد هذه تندرج في إطار البناء الديمقراطي الذي يستلزم:

ضرورة أخلاقية وممارسة وآلية للعدالة وللمساواة ولسيادة القانون؛

مراقبة الجماعة للسلطة وهي طريقة تسمح للساكنة بالمشاركة في مسلسل التصور والقرار والتنفيذ ومراقبة تفعيل المشاريع التي تعنيها؛

تمكين السكان من اختيار قادتهم بشكل حر والمشاركة في تدبير السلطة ومراقبة ممثليهم ووضع حد لمهامهم في حالة عجزهم عن القيام بذلك.

ومن هذا المنظور، وخصوصا في المجتمعات التي تعيش انتقالا ديمقراطيا، لا يمكن للمجتمع المدني أن يعمل بشكل منفرد وينبغي عليه بالتالي تقديم المساعدة في إحداث مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان. ولا يمكن لهذه المؤسسات الوسيطة أن تلعب دورها كاملا إلا إذا تمتعت باستقلالية كاملة إزاء السلطة وإلا إذا تعاونت بشكل فعال مع المجتمع المدني، حيث تكون الخزان الذي تسمع فيه أصوات المجتمع ويعبر عن الاكراهات التي تواجهها الدولة، وذلك من أجل:

تعزيز الضمانات الدستورية في مجال حقوق الإنسان؛

اعتماد إستراتيجية وطنية متكاملة وتفعيلها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب؛

إعداد ووضع السياسات العمومية في قطاعات العدل والأمن والحفاظ على النظام والتربية والتكوين المستمر والانخراط الإيجابي لكافة أفراد المجتمع؛

تعزيز مراقبة دسترة القوانين والتنظيمات المنبثقة عن الجهاز التنفيذي؛

ضمان الحكامة الأمنية التي تتطلب خاصة الرقي بالنصوص التنظيمية وتوضيحها ونشرها.

فضلا عن ذلك، تساهم خيارت وضرورات الانفتاح الاقتصادي وخوصصة الخدمات العمومية الأساسية في ظهور واستفحال الإقصاء الاجتماعي وكذا التجاوزات الأمنية، ومايزيد الطين بلة هي إكراهات العولمة التي تساهم في تزايد المضايقات على حرية تنقل الأشخاص واعتماد السياسات الأمنية.

وفي هذا السياق، يتوجب على المجتمع المدني من أجل القيام بدور النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها أن يعيد التفكير في علاقته مع الدولة، حيث تكون طبيعة هذه العلاقة حاسمة في الاستراتيجيات التي ينبغي اعتمادها.

كيف يمكن التغلب على غياب الثقة والشكوك بشكل يسمح للمدافعين عن حقوق الإنسان في إطار الشراكات بالمساهمة في تحسيس رجال الأمن وتكوينهم من أجل احترام ذاتية واستقلالية الجمعيات؟

كيف يمكن ترسيخ استقلالية البرلمانيين وجعلهم حلفاء للمجتمع المدني وقوة موازية للسلطة التنفيذية؟

كيف يمكن مراقبة الطريقة التي يضطلع من خلالها البرلمانيون بمسؤولياتهم والتزاماتهم إزاء المواطنين؟

كيف يمكن تفعيل مقتضيات واضحة متعلقة بفصل السلط وخاصة الميكانيزمات الدستورية والتشريعية والمؤسسية التي من شأنها أن تضمن توازنا أفضل بين الجهاز التنفيذي والتشريعي؟

هذه التساؤلات تستلزم إعادة تقويم وتعزيز العمل والمشاركة السياسية، ونفس الأمر ينطبق على الفاعلين السياسيين، علما أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتقوى ويتطور إلا إذا تم تدعيم المجتمع السياسي الذي يقوم بوظيفة تدبير المؤسسات. وفي غياب هيئة للتنظيم أي دولة شرعية بها قوانين عادلة ويحظى فيها العدل بالاستقلالية، من المحتمل أن يتعرض المجتمع المدني الذي مازال مفهومه غامضا والمؤلف من مكونات غير منسجمة على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي لآثار مرتبطة بنزعات المحلية والجهوية وانقسام الأنشطة والرؤى والخوصصة وتفاقم العنف؛ وهذه أسباب يمكن أن تمنعه من القيام بالوظيفة الأساسية المنوطة به والمتمثلة في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

دور المجتمع المدني

على الرغم من من كونه آلية تعمل داخل نطاق الدولة، إلا أن المجتمع المدني يلعب دوراً أساسياً في المراجعة الدورية العالمية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار هدفه المهم المتمثل في تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع في البلدان التي تجري مراجعتها. وثمة عدد من الخيارات أمام منظمات وجماعات المجتمع المدني للانخراط في المراجعة الدورية العالمية. ويمكن الاطلاع على بعض هذه القواعد التي تحكم المراجعة الدورية؛ بينما تتمثل أخرى في الفرص والأنشطة الدعوية التي تتاح لها على هامش العملية الرسمية.

- المشاركة في المشاورات على الصعيد الوطني

أوصى مجلس حقوق الإنسان بأن تقوم الدول بإعداد المعلومات التي ستقدم للمراجعة عبر عملية تشاور واسعة على المستوى الوطني مع جميع الجهات المعنية. ويوفر هذا للمجتمع المدني فرصة مفيدة للغاية كي تنخرط في العملية في وقت مبكر. ويمكن لجماعات ومنظمات المجتمع المدني أن تدرس بصورة مسبقة قبل حلول موعد اختيار الدولة للمراجعة، القيام بالأنشطة التالية:

• الاتصال بحكومة البلد واقتراح أن تنظم مثل هذا التشاور العريض على المستوى الوطني؛

• الطلب منها الإعلان على نطاق واسع عن عملية التشاور وإشراك طيف واسع من منظمات المجتمع المدني فيها، بما في ذلك المنظمات النسائية وجماعات السكان الأصليين وما إلى ذلك؛

• المشاركة في اجتماع أو فعالية التشاور الوطني (إذا ما جرى تنظيمها)، بما في ذلك لفت نظر الدولة إلى بواعث القلق المهمة المتعلقة بحقوق الإنسان.

• تقديم المعلومات بشأن بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول التي ستتم مراجعتها

إحدى الفرص المهمة لإسهام المجتمع المدني في عملية المراجعة الدورية العالمية تتمثل في تقديم معلومات بشأن بواعث القلق المهمة بشأن حقوق الإنسان في البلد الذي ستتم مراجعته. إذ ستصبح هذه المداخلات جزءاً من إحدى الوثائق الرسمية الثلاث التي ستشكل الأساس لمراجعات البلدان – وهي الملخص، الذي يُعدّه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان استناداً إلى "المعلومات الموضوعية وذات المصداقية الأخرى".

وينبغي أن لا تتجاوز مداخلات المنظمات غير الحكومية خمس صفحات، ما لم يتم تقديمها بالنيابة عن ائتلاف لمنظمات غير حكومية، حيث يمكن توسعتها لتصل إلى عشر صفحات. والموعد النهائي لتقديم مداخلات المنظمات غير الحكومية ينبغي أن يكون قبل موعد جلسة المراجعة للدولة المعنية بحوالي أربعة أشهر.

.

• متابعة الحوار التفاعلي في مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية العالمية

الحوار التفاعلي لمجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية العالمية يتم بين الدولة الخاضعة للمراجعة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة؛ و"الجهات المعنية الأخرى"، من قبيل المنظمات غير الحكومية، التي يمكن أن "تحضر" الحوار، ولكنها لا تستطيع الإدلاء ببيانات أو طرح أسئلة بشأن الدولة الخاضعة للمراجعة.

وحتى تكون قادرة على التأثير على الحوار، يمكن أن تدرس جماعات ومنظمات المجتمع المدني السبيلين التاليين:

• كسب تأييد أعضاء المجلس والدول المراقبة في وقت يسبق المراجعة لإثارة مسائل حقوق الإنسان والأسئلة ذات الصلة أثناء الحوار، وتقديم توصيات ملموسة ومحددة للتصدي لهذه المسائل لتضمينها في التقرير الختامي؛

• متابعة الحوار التفاعلي، إما بحضور الجلسة أو بمتابعة الحوار من خلال خدمات البث على الإنترنت للأمم المتحدة (حيث يجري حفظ الحوار التفاعلي في الأرشيف لاحقاً ويمكن الاطلاع عليه).

• الإدلاء بتعليقات عامة قبل تبني نتائج المراجعة الدورية العالمية

يتبنى مجلس حقوق الإنسان تقرير المراجعة الخاص بدولة ما في جلسة عادية تلي الحوار التفاعلي. وفي هذه المرحلة، يصبح باستطاعة منظمات المجتمع المدني الحاصلة بالضرورة على اعتماد من جانب "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" مخاطبة المجلس مباشرة.

وللتأثير على هذه المرحلة من المراجعة، يمكن لجماعات ومنظمات المجتمع المدني دراسة الأنشطة التالية:

• تقديم بيانات مكتوبة بصورة مسبقة قبل جلسة التعليق على حصيلة المراجعة؛

- حضور جلسة المجلس والإدلاء ببيان شفوي حول حصيلة المراجعة؛
- كسب تأييد الدول، سواء التي تتم مراجعتها أو التي تُجري المراجعة.
- كسب التأييد للتنفيذ العاجل لنتائج المراجعة

الجزء المهم من عملية المراجعة هو التنفيذ العاجل والفعال للتوصيات الواردة في تقرير النتائج والرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان على أرض الواقع. وللتأثير على هذه المرحلة من المراجعة، يمكن لجماعات ومنظمات المجتمع المدني التفكير في الأنشطة التالية:

- الطلب من الحكومة تنظيم اجتماع مع جماعات ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن المراجعة؛
- تحديد الفرص المناسبة على مدار فترة السنوات الأربع التي تسبق المراجعة التالية لمواصلة الضغط من أجل تنفيذ هذه التوصيات؛
- توزيع التوصيات الواردة في تقرير النتائج على الشركاء في المجتمع المدني.